الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

10 **شعبان** 1437 –17 **مايو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

العيبان يستقبل وكيلة وزارة الخارجية الفنلندية

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160517/ln26.htm

«الجزيرة» - المحليات:
استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه أمس وكيلة وزير الخارجية الفنلندية للشؤون السياسية السيدة آنه سيبيلاين، والوفد المرافق لها.
وتناول الجانبان الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في مجال حقوق الإنسان، وسبل مد جسور التعاون. وخلال الاستقبال استعرض الدكتور العيبان جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في دعم قضايا حقوق الإنسان على مختلف المستويات، إضافة إلى ما تقدمه المملكة من جهود لنصرة القضايا العادلة.
حضر الاستقبال معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور ناصر بن راجح الشهراني.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السعودية توقع اتفاق تعاون مع البوسنة والهرسك لمكافحة الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15643444

جدة - «الحياة»
وقع ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف ووزير الأمن في جمهورية البوسنة والهرسك دراغان مكتيتيش، مساء اليوم، اتفاق تعاون شامل بين حكومة المملكة العربية السعودية وجمهورية البوسنة والهرسك في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها.
وبحث ولي العهد ووزير الأمن البوسني أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين والسبل الكفيلة لتعزيز التعاون القائم بينهما في جميع المجالات خاصة الأمنية منها.

الصايغ: سياسات الوزارة تحدّ من عمل الأطفال وتحميهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15643328

الدمام - رحمة ذياب
قال وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للشؤون العمالية الدولية زياد الصايغ: «إن الوزارة تعمل على تنفيذ برامج وسياسات العمل بصفة أكثر شمولية وتكاملية للحد من عمل الأطفال وحمايتهم»، جاء ذلك في افتتاح ورشة عمل بمقر الوزارة أمس للتعريف باتفاق منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام وإعداد تقرير حكومة المملكة الأول الخاص بهذا الشأن، بمشاركة 13 جهة حكومية وممثلي أطراف الإنتاج في المملكة من قطاع العمل والعمال.
وأوضح الصايغ أن الورشة تهدف إلى التعريف بالاتفاق الخاص بالحد الأدنى لسن الاستخدام، ومساهمة الجهات المشاركة في إعداد تقرير المملكة الأول عن الاتفاق، وتوحيد السياسات التي تتعلق بالحد من التحاق الأطفال بسوق العمل وتنفيذها، وكذلك توجيه التخطيط للأخذ في الاعتبار وضع الأطفال العاملين ومراعاة حاجاتهم النفسية والبدنية والاجتماعية وكذلك أسرهم.
وأكد الصايغ أن القضاء على أشكال عمل الأطفال مسؤولية جماعية لا تخص جهة واحدة بعينها بل تشارك فيه الجهات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق أجندة العمل اللائق للمنظمة والأهداف الإنمائية للأمم المتحدة.
من جهته، أوضح المدير العام للإدارة العامة للمنظمات الدولية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية سعود الجعيد، أن المملكة من الدول التي صادقت على اتفاق منظمة العمل الدولية الخاصة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، واصفاً ذلك بأنه دليل على حرص المملكة والوزارة على تعزيز المبادئ الأساسية التي تدعو لها منظمة العمل الدولية.

وأضاف أن المصادقة على تلك الاتفاقات تأتي في إطار حرص المملكة على حماية الطفل خصوصاً ممن لم تساعدهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، حتى لا تجبرهم تلك الظروف على ترك مقاعد الدراسة مبكراً للالتحاق بسوق العمل، لافتاً إلى أن المملكة قامت بإجراءات حثيثة في مجالات مختلفة، منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم، والرعاية الصحية، بهدف القضاء على اسوأ أشكال استغلال الاطفال ورفع الحد الأدنى لسن الاستخدام. وأشار الجعيد إلى أن من أهداف الورشة التعريف بالاتفاق وتحليل مواده ونصوصه، ومناقشة الالتزام المترتب على المملكة جراء الانضمام له، وتسمية ضباط اتصال من الجهات المشاركة للتنسيق معهم بشأن الاتفاق، ومناقشة الالتزامات المنبثقة عن تطبيقه، وما قد يلزم من تعديلات على الأنظمة لتتوافق معه، وإعداد التقرير الأولي الذي ترفعه المملكة للمنظمة.

برعاية "الرياض" إعلامياً

افتتاح ملتقى "التجارب الناجحة لعمل المرأة" في غرفة الرياض.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503613

يرعى وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. مفرج الحقباني، وبحضور د. عبدالرحمن الزامل رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، غدٍ الأربعاء ملتقى "التجارب الناجحة لعمل المرأة" والذي تنظمه الغرفة التجارية الصناعية بمقرها في الرياض، وبرعاية "الرياض" إعلامياً.

ويتناول الملتقى تجارب بعض القطاعات الحكومية والمصانع والمستشفيات والشركات الرائدة في مجال التوظيف والعمل النسائي لتوظيف المرأة في بيئة مناسبة تراعي خصوصيتها وتوفر لها النقل والتأمين الطبي وحاضنات الاطفال وأقسام مستقله لممارسة اعمالهن.

ويهدف الملتقى إلى تشجيع رجال وسيدات ا لأعمال على تبني توظيف المرأة وفق منظور مجتمعي ونظامي ينسجم مع المرأة ويحقق بيئات عمل محفزة لها، ترسيخاً لمكانتها الاجتماعية ودعماً لدورها في التنمية.

وحرصت غرفة الرياض لتوسيع قاعدة الاستفادة من هذه التجارب وأبرازها لأكبر شريحة ممكنة من خلال الملتقى لتنقل كل جهة تجربتها وتشرحها شرحاً مفصلاً ليتسنى للجهات الاخرى نقل هذه التجارب وتفعيلها، بالاضافة إلى اتاحة الالتقاء بين المسؤولين تحت سقف واحد للوقوف على هذ ه النجاحات الماضية خصوصا من الجهات التي ترغب في افتتاح اقسام نسائية لديها لمعرفة اللوائح والانظمه والمزايا لتبنيها ومعرفة المعوقات لتلافيها.

ويشارك عدد من الشركات والجهات الحكومية للتعريف بتجاربها ونجاحاتها ونقلها للقطاعين الحكومي والخاص لتبينها والاستفادة منها مستقبلا، كما يضم الملتقى معرضاً مصاحباً للجهات المشاركة يشمل أجنحة خاصة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وزير العدل يرفع شكره لخادم الحرمين بمناسبة انتقال القضاء الجزائي للقضاء العام

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1503792

الرياض – مبارك العكاش
رفع معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، د. وليد بن محمد الصمعاني باسمه واسم رجال القضاء في المملكة العربية السعودية؛ برقية شكر وعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، - حفظهم الله - على ما يلقاه مرفق القضاء من دعم وما يوليه المقام الكريم من اهتمام بمرفق القضاء سواءً العام منه أو الإداري والذي أسهم في تعزيز العدالة الناجزة وحفظ الحقوق. وأشار معاليه في البرقية إلى انتقال دوائر الاستئناف الجزائي والدوائر الجزائية من ديوان المظالم إلى القضاء العام، حيث باشرت الدوائر أعمالها بتاريخ 1437/8/8هـ، تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وتطلعاته الكريمة بالاهتمام بمرفق القضاء، ووفق ما نص عليه نظام القضاء وآليته التنفيذية، مما يوحد جهة القضاء الجزائي في جهة واحدة وهي القضاء العام، مبيناً أن الانتقال ستكون له آثاره الممتدة على القضاء في المملكة من توحيد الجهة القضائية، وترشيد الاجتهاد وتوجيهه، وإنهاء التدافع بين الجهات القضائية التي تنظر القضايا الجزائية، وتسريع البت في القضايا، وتسهيل آليات المتابعة. وأوضح معاليه أن انتقال الدوائر الجزائية من ديوان المظالم للقضاء العام سيدعم الوصول الى التنافسية في البيئة الحقوقية والاستثمارية في المملكة للحصول على ما تستحقه بلادنا المباركة من مراكز تتفق مع الاهتمام الكبير من لدن خادم الحرمين الشريفين وولي عهد وولي ولي عهده - حفظهم الله - بالقضاء وإجراءات التقاضي.

"الصحة" تنظم الملتقى الأول لسلامة المرافق الطبية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677893

نايف الحربي - الرياض
تنظم الإدارة العامة للأمن والسلامة في وزارة الصحة غدا الاربعاء الملتقى السعودي الأول لسلامة المرافق الصحية، وذلك ضمن فعاليات المعرض الصحي السعودي المقام حالياً في معرض الرياض الدولي.
ويتضمن الملتقى مؤتمرا علميا بمشاركة متحدثين دوليين ومحليين، حيث يتطرق المؤتمر لعدة موضوعات ونقاشات حول سلامة وصيانة المنشآت الصحية ومتطلبات السلامة ولوائح الدفاع المدني في المنشآت الصحية.

كما تم تخصيص محاضرتين لتقييم ومطابقة المنشآت الصحية لمتطلبات السلامة، وعرض الإخلاء وخطط الطوارئ في المستشفيات حيث ستكون جزءا أساسيًا بالملتقى.
وفي نهاية الملتقى ستعقد حلقة نقاش مفتوحة بمشاركة عدد من مسؤولي المرافق الصحية من عدة قطاعات صحية بمشاركة الخدمات الطبية بالقوات المسلحة وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، إضافة إلى عدد من مسؤولي وزارة الصحة.

مجلس الوزراء: حليب الأطفال مجانا لـ "الرضع" حتى عمر24 شهرا

إيران مسؤولة أمام الله والعالم عن منع مواطنيها من أداء فريضة الحج

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/677884

واس - جدة
أقر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمس عددا من الترتيبات الخاصة بموضوع حليب الأطفال المستورد من الخارج، منها قيام وزارة الصحة بتقديم حليب الأطفال مجانًا للرضّع المحتاجين إليه طبيًا إلى عمر 24 شهرًا، وقيام المجلس الصحي السعودي بوضع الشروط والمواصفات الخاصة بمنافسات توريد حليب الأطفال (الجاهز للتقديم) في المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة أو غيرها، على أن يكون الحليب بلا توسيم (علامة تجارية)، إلى جانب تأسيس جمعية لتشجيع الرضاعة الطبيعية في المملكة، وإطلاق حملة توعية وطنية لتشجيع الرضاعة الطبيعية في المجتمع.
وأكدت أنها ترحب وتتشرف بخدمة ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار من جميع الجنسيات وهي لم تمنع أي مسلم من القدوم إلى الأراضي المقدسة، مشيرًا إلى أن قرار منع المواطنين الإيرانيين من القدوم للحج يعود إلى المسؤولين الإيرانيين وسيكونون مسؤولين أمام الله وأمام العالم أجمع.
وشدد على رفض المملكة للمحاولات الإيرانية الهادفة إلى وضع العراقيل لمنع قدوم الحجاج الإيرانيين بهدف تسييس فريضة الحج واستغلالها للإساءة إلى المملكة.
وكان الملك سلمان ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة.
وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي تسلمها من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا، ونتائج استقباله لمعالي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون كيري، وقائد القيادة المركزية الأمريكية الفريق أول جوزيف فوتل.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه عقب الجلسة أن مجلس الوزراء استمع بعد ذلك إلى عدد من التقارير عن مستجدات الأوضاع وتطوراتها إقليميًا وعربيًا ودوليًا، مؤكدًا استمرار المملكة في سياستها من خلال التعاون مع الجميع لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وحل النزاعات بالطرق السلمية واحترام حقوق الإنسان.
وجدد ما عبرت عنه المملكة في جلسة المناقشة الرفيعة المستوى للأمم المتحدة بعنوان «الأمن والسلم الدوليين في عالم من المخاطر: التزام جديد نحو السلام» من أن المملكة لن تألو جهدًا بالعمل الجماعي مع المنظمات الدولية والدول الأعضاء التي تؤمن بالعمل الجماعي في سبيل تحقيق كل ما فيه خير للبشرية وسوف تستمر - بمشيئة الله تعالى - في أداء دورها الإنساني والسياسي والاقتصادي بحس المسؤولية والدعم الإنساني والاجتماعي والاعتدال والحرص على العدالة.

وثمن مجلس الوزراء التنامي المتسارع لمسيرة العمل الإغاثي والإنساني في المملكة خلال الفترة الماضية مما جعلها في صدارة الدول المانحة للمساعدات الإنسانية والإنمائية، مشيرًا في هذا الشأن إلى تدشين إطلاق تقرير المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها المملكة خلال 10 سنوات من عام 2005م إلى 2014م، وذلك بنسبة 9ر1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة محققة بذلك المركز الأول، منوهًا بما تحقق من إنجازات جسدها هذا التقرير الذي أكد أن ما يميز مسيرة العمل الإغاثي والإنساني في المملكة تركيزها على الاستجابة العاجلة والتدخل السريع فور حدوث الأزمات الإنسانية وارتفاع حجم المساعدات بالإضافة إلى العطاء الشعبي.

وبين أن المجلس اطلع على ما تم خلال الاجتماع مع المسؤولين عن شؤون الحج في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن بحث ومناقشة ترتيبات ومتطلبات شؤون الحجاج الإيرانيين أسوة بحجاج بيت الله الحرام من مختلف دول العالم، وما جرى خلاله من رفض الوفد الإيراني التوقيع على محضر الاتفاق لإنهاء ترتيبات حجاجهم، مجددًا في هذا السياق أن المملكة العربية السعودية انطلاقًا من واجباتها ومسؤوليتها تجاه خدمة ضيوف بيت الله الحرام تؤكد للجميع أنها قيادة وحكومة وشعبًا ترحب وتتشرف بخدمة ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار من جميع الجنسيات وهي لم تمنع أي مسلم من القدوم إلى الأراضي المقدسة، مشيرًا إلى أن قرار منع المواطنين الإيرانيين من القدوم للحج يعود إلى المسؤولين الإيرانيين وسيكونون مسؤولين أمام الله وأمام العالم أجمع، ومشددًا على رفض المملكة للمحاولات الإيرانية الهادفة إلى وضع العراقيل لمنع قدوم الحجاج الإيرانيين بهدف تسييس فريضة الحج واستغلالها للإساءة إلى المملكة العربية السعودية التي سخرت كل إمكاناتها المادية والبشرية لخدمة ضيوف الرحمن وضمان أمنهم وسلامتهم وراحتهم خلال أدائهم مناسك الحج والعمرة.

وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.

تأسيس جمعية لتشجيع الرضاعة الطبيعية في المملكة

رفض محاولات إيران لتسييس الحج والإساءة للسعودية

إقرار تنظيم مركز دعم اتخاذ القرار والأولوية للتنمية

1.9 % من الناتج المحلي يذهب للمساعدات الإنسانية

أعضاء شورى وأمنيون يشددون على تأهيلها

مطالبات بتمكين المرأة من الدراسة والتدريب العسكري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160517/Con20160517839888.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)

دعا أعضاء شورى وباحثون أمنيون إلى تمكين المرأة من الدراسة والتدريب العسكري لتحسين قدرتها على استخدام الأسلحة الخفيفة وتمتعها بالنشاط البدني، بما يضمن مساواتها مع الرجل في التأهيل الكافي للقيام بالأعمال العسكرية الموكلة إليها.

فقد طالب نائب رئيس اللجنة الأمنية عضو مجلس الشورى اللواء الركن علي التميمي بتمكين المرأة من الحصول على الدراسة العسكرية والدورات الكافية بما يتفق وطبيعتها، ويتوافق مع طبيعة عملها في القطاع العسكري.

وبين أن الدين الإسلامي لم يحد من عمل ودراسة المرأة للأمور العسكرية التي كان يطلق عليها سابقاً الجهاد في الغزوات، أو غيره مما كان يطلب منهن القيام به في سبيل خدمة الإسلام، مؤكدا أن المملكة كواحدة من الدول العشرين الأقوى اقتصادا في العالم، وتستقبل ملايين الحجاج والمعتمرين سنوياً، تنبهت إلى الحاجة للاستعانة بالعنصر النسوي، وعمدت إلى توظيفهن في العمل العسكري، وذلك كون المرأة ذات خصوصية على مستوى العالم أجمع، ولا يمكن تفتيشها إلا عن طريق

امرأة أخرى، كما أنه في ظل الظروف الأمنية استغل الإرهابيون حساسية التعامل مع المرأة بأن عمدوا إلى تخفي عناصرهم في الزي النسائي.

مناهج ملائمة

وأكد أن المرأة تستطيع المشاركة في المداهمات والتفتيش والاستجواب والأعمال المالية والمحاسبية المرتبطة بالعمل العسكري، مضيفا «من منطلق عملي السابق قائداً لمركز التدريب، أرى أهمية وضع دورات ذات مناهج تتلاءم مع طبيعة المرأة للعمل وتهيئتها وتجهيزها لتكون فرداً عسكرياً فاعلاً، حتى وإن كانت في الخطوط الأمامية فهي قادرة على أن تقدم عملاً ممتازاً في أمور عدة في القطاعات العسكرية.

وأفاد اللواء التميمي بأن أول ما يدرب عليه العسكري ويفترض تدريب المرأة عليه هو النشاط البدني، فالمطلوب أولا وضع برنامج يتم من خلاله تأهيلها بدنياً لممارسة النشاط العسكري بما يتفق وطبيعتها، ثم التدريب الأولي على بعض الأجهزة صيانة وتشغيلاً، واستخدام الأسلحة الخفيفة والتعامل مع الأسلحة وكيفية التفتيش وغيرها من البرامج التي تتلاءم مع طبيعتها لتحقيق الأهداف المرجوة. لافتاً إلى أن أي مهنة في العالم. تستوجب التدريب والتأهيل، ويمكن أن يكون عمل المرأة في الأمور المالية والمحاسبية في القطاعات العسكرية، ولكن يجب أن تدرب أولاً على النشاط البدني ثم التدريب التطبيقي بما يتفق مع طبيعة عملها.

بدوره طالب عضو الشورى الدكتور سلطان السلطان بتمكين المرأة من الدراسة العسكرية لتطوير قدراتها بما يتوافق مع عملها في هذا القطاع، وحاجتها إلى الكشف عن الارهابيات المنتميات للجماعات الضالة واللاتي ترسلهن جهات خارجية ويصعب على الرجال الكشف عنهن كونهن نساء.

التدريب والتأهيل

ويؤكد الباحث الأمني في شؤون الجماعات المتطرفة والإرهاب أحمد الموكلي، أن تأهيل المرأة عن طريق الدراسة والدورات العسكرية أمر ضروري، فأي عمل خصوصا الأعمال الأمنية والعسكرية بحاجة إلى تدريب وتأهيل خاص يتواءم مع طبيعة هذه المهام، ووجود المرأة في هذه القطاعات لابد أن يسبقه الإعداد والتأهيل والتدريب وفق المهام المناطة بها وطبيعتها كامرأة في ضوء ما كفلته لها الشريعة الإسلامية.

وأكد الموكلي أن إعداد المرأة لا يجب حصره في الجانب البدني فقط، بل على المستوى التعليمي والتثقيفي والمهني والتقني، لأن ذلك يحسّن من أدائها وانضباطيتها، بالرغم من الخصوصية الاجتماعية للمرأة السعودية التي قد تحول دون تمتعها بالإعداد والتأهيل الكافي، إلا أنه يمكن تجاوز ذلك من خلال إيجاد مراكز متخصصة، لذلك يتم فيها الاستعانة بالعنصر النسائي المؤهل من بعض الدول التي سبقتنا في هذا المجال.

وأشار الموكلي إلى أن التغيير الذي يحدثه مثل هذا الإعداد، أولاً أنه سيعزز ثقة المرأة بنفسها وتحسين أدائها ورفع انضباطيتها ما يحقق إرساء الأمن والاستقرار في المجتمع السعودي من خلال الدور الذي تقوم به في هذا الشأن، إضافة إلى رفع مستواها الثقافي وتعزيز وعيها الاجتماعي المؤديين إلى تعزيز الأمن الاجتماعي كونها إحدى ركائزه الأساسية.

وذكر أنه يُوجد كثير من المهام والأعمال والمهن التي يمكن أن تقوم بها المرأة بما يتواءم مع خصوصيتها، كالأعمال الإدارية والمهن الطبية كالطب والصيدلة والتمريض والمهن الفنية والتقنية والدعم اللوجستي، أو العمل في التعليم كمعلمات وموجهات من خلال المدارس التابعة للقطاعات الأمنية والعسكرية، أو العمل كمرشدات في الإدارات التوعوية والإرشادية في هذه القطاعات، وغيرها من الأعمال التي يمكن أن تتساوى فيها مع الرجل.

ويضيف: «وعلى المستوى الميداني فهي تقوم حالياً بكثير من الأعمال المناطة بها في الجانب الأمني، كالتفتيش والمراقبة ومساندة الجهات الميدانية في أعمالهم التي تتطلب وجودهم. أما على الجانب العسكري فيمكن أن يتمحور دورها ومهماتها حالياً في الدعم اللوجستي على جميع مستوياته، بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية وخصوصيتها الاجتماعية».

وأشار الموكلي إلى أن المرأة عنصر فاعل في بناء المجتمع وقد أثبتت جدارتها وكفاءتها في كثير من الأعمال والمهن المدنية بل حتى في القطاعات الأمنية التي تواجدت فيها منذ زمن كالجوازات والشرطة والمخدرات وغيرها، والعمل في هذه المجالات لا شك أنه منحها الثقة بالنفس، وبالتالي القدرة على الإنجاز.

نساء وفتيات في عمر الزهور.. والطريقة تدعو للاستغراب

بالصور.. "سبق" ترصد تفشي ظاهرة التسول بمكة.. والرقابة غياب "

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
https://sabq.org

ازدادت ظاهرة التسول تفشيا وأصبحت ملموسة وملحوظة في شوارع العاصمة المقدسة وفي عدد من المواقع الملحوظة وساعد في انتشارها ضعف الجهات المعنية في متابعة تفشي هذه الظاهرة ، إذ سيطرت النساء على ظاهرة التسول.
بدورها " سبق" زارت عددا من المواقع والتي تتواجد فيها فتيات في عمر الزهور وأطفال لم يبلغوا الحلم عند المحطات والصرافات حيث قام عدد من النساء بحمل أطفال في المهد والجلوس أمام بعض السوبر ماركات والصرافات.
وقد استغلت عدد من الجنسيات الاخرى حاجة بعض الأسر وقامت بارتداء العباءة وتقليد لكنتها بهدف استعطاف قلوب أصحاب المركبات ، فيما كان عدد من المتسولات يمسكن بالأيدي ويتمايلن في مشيتهن وقد علت الضحكات بينهن بطريقة تدعو إلى الاستغراب والدهشة.
في الغضون وأثناء جولة "سبق" لاحظت لجوء عدد من المتسولين لطرق أبواب المنازل والحضور بمركبات ذات موديل حديث والادعاء أنهم تعرضوا للسرقة والنصب أثناء قدومهم لمكة.

إستراتيجيات التوظيف.. محلك سر!!

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4137185

خالد الشريدة

أكثر ما يمكن أن نخشاه هو أن تدخل عمليات وبرامج التوظيف نفس المسار الذي دخلته المساكن، حيث نرى تصريحات كثيفة وحديثا متكررا عن مشروعات طموحة ثم تأتي الحصيلة بعد ذلك متواضعة وغير متناسبة مع احتياجات الواقع، في وقت يمر فيه الزمن ولا ينتظر تنفيذ مشروع أو برامج خاصة فيما يتعلق بقضية البطالة وتوفير الوظائف، فالسكن بالإيجار قد يكتوي قليلا بانتظار الفرج ولكن الباحث عن وظيفة إنما يبحث عن مصدر رزق يعتاش منه وينفق على متطلباته واحتياجاته بما فيها المسكن الذي يؤجره.
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أعلنت مؤخرا إطلاق استراتيجية وطنية لعمل المرأة عن بعد خلال شهرين تستهدف توفير أكثر من 50 ألف وظيفة خلال عامين، وذلك جميل وطموح، ولكن ماذا حدث بشأن المشاريع والبرامج السابقة؟ فحسب علمنا أنها لم توفر العدد الكافي والمطلوب من الوظائف وظلت طوال السنوات الماضية الفجوة بين العرض

والطلب الوظيفي متسعة وعصيّة على الردم، وحين نقرأ عن استراتيجيات فإننا في الواقع لا نطمئن كثيرا لأنها تبدو كما لو أنها تكتب على الرمال.
من حيث المبدأ ومن خلال تعطّل كثيرات بينهن الخريجات الجامعيات فإن 50 ألف وظيفة قليلة، لأننا نتحدث عن استراتيجية ينبغي أن تكون أكثر اتساعا كأن يكون الرقم 500 ألف، مثلا، وفي نهايتها نحصل على 100 ألف فذلك يعتبر إنجازا، أما أن يكون السقف عند رقم قليل يتحقق معه نصفه فإن ذلك لا يمكن أن يكون منجزا وإنما هو إهدار للوقت، والسؤال هل استراتيجية العمل مواكبة لرؤية 2030؟ ذلك مهم لأن التوطين عملية واسعة وشاملة ينبغي أن تكون ذات جدوى أكبر بحيث تنتظم جميع القطاعات وتسهم في تحقيقها بصورة علمية وعملية تنتهي الى وطن طموح بحسب المحور الثالث من الرؤية.
لم يعد متاحا إطلاق رؤى صغيرة وأفكار لا تتوافق الى حد كبير مع الواقع ورؤية المستقبل، ولذلك يجب أن تكون الأرقام كبيرة، لأنه إذا كانت الوزارة ستبذل جهدها من أجل توفير 50 ألف وظيفة فقط فذلك هو جهد المقل ويمكن أن تقوم به مؤسسات القطاع الخاص لو أطلقته غرفة تجارية صغيرة لحققت أكثر من هذا الرقم، لذلك من المهم أن تنطلق الوزارات والمؤسسات بطموحات أكبر يتبعها جهد حقيقي لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط التي ينبغي أن تعمل بجداول زمنية في تحقيق الأهداف ومعرفة أي معوقات بصورة علمية يتم التعامل معها بنفس النهج العلمي حتى لا تتعثر البرامج وتصبح الخطط موضوعا للبيروقراطية والنسيان، فهناك الكثير الذي لم ينجز فيما يتعلق بتوطين الوظائف وبرنامج السعودة رغم النمو التراكمي للباحثين عن وظائف وفرص عمل في جميع القطاعات، ويمكن أن يتم التنسيق الى جانب ذلك للعمل في مشاريع ريادة الأعمال والانتاج الاستثماري بمزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقلل من أعداد العاطلين وتدخلهم في الدورة الاقتصادية كعاملين ومنتجين وأصحاب أعمال، وذلك في الأساس جزء أصيل من برنامج التوطين الوطني الذي يدعم كل الفرص الاستثمارية التي ترتقي بخبرات الموارد البشرية وتطورها وتقفز بها الى ما هو أفضل من وظيفة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نظام للإفلاس التجاري.. لتجديد الأنظمة واللوائح

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/17/article_1055179.html

كلمة الاقتصادية

تجري حاليا صياغة مشروع نظام لمعالجة حالات الإفلاس التجاري للشركات والمؤسسات والأفراد التجار فقط، حيث يعد قانون الإفلاس التجاري ضروريا وجزءا مهما من منظومة متكاملة للقوانين التجارية. يوجد لدينا قانون للإفلاس التجاري ولكنه مع المتغيرات المحلية والدولية في الأعمال التجارية لم يعد مجديا بل يجب إخضاعه للتعديل، ولكن سيخضع للتجديد الكامل بما يحقق مصلحة الأطراف في الأعمال التجارية وبما يضمن حقوق كل طرف وبما يعالج حالات التعثر في الأسواق.
وقد اجتمع وزراء العدل الخليجيون في الدوحة قبل أشهر لمناقشة توحيد قانون الإفلاس التجاري، وهو أحد القوانين التي كانت ولا تزال تحت الدراسة منذ مدة كسائر القوانين التي تتطلب توحيدها، نظرا لوجود تطابق في الأوضاع التجارية والاقتصادية في دول المجلس، وسيكون هذا القانون استرشاديا وموجها للقضاء والمحاكم في دول المجلس.
إن جهود وزراء العدل في دول مجلس التعاون الخليجي أثمرت قوانين استرشادية في عدة مجالات، أهمها المجال الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وفي إجراءات التقاضي التجاري خصوصا أمام قضاء التحكيم الخليجي، حيث يتم حل القضايا التجارية وديا وبطريق الصلح، من خلال مركز التحكيم التجاري الخليجي في المنامة، وقد قطع المركز شوطا كبيرا في إسناد التحكيم لهذا المركز ليكون بديلا عن التحكيم الدولي في خارج دول مجلس التعاون الخليجي.

ولعل القوانين التجارية هي الأقرب والأسهل في أي جهد سيبذل من أجل توحيد قوانين الأعمال في دول المجلس، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من قانون الإفلاس التجاري وصياغته ليكون نموذجا تسير عليه المحاكم في دول المجلس ومرجعا للمحامين والمستشارين في الشركات والمؤسسات والقطاع الخاص، حيث يتعرض التجار لمشكلة العجز التجاري عن تسيير الأعمال واستمرارها، وهي حالة تنتج أحيانا عن اضطراب في الأسواق وتغير في ظروف السوق، وبالتالي تكون المصاعب عقبة تمنع التاجر من مواصلة نشاطه التجاري.
وهنا لا بد من قانون واضح حديث يحفظ حقوق الدائنين ويرتب لإجراءات إعلان الإفلاس ويضع الأولويات في خروج التاجر من السوق بأقل ضرر ممكن لمن تعاملوا معه أو عملوا لديه من موظفين وشركاء ونحوهم.
لقد تكاتفت جهود المختصين بالتشريعات والقوانين والحقوق في دول المجلس وأدت إلى تبادل الاستفادة من الخبرات والتجارب في دول الخليج، وأسهم ذلك في إثراء المعرفة وتطوير القضاء والمحاكم والإجراءات القضائية المدنية والتجارية وكذلك الجزائية، وإن من المؤمل أن تستكمل كل هذه الجهود وتتوج بشمولها كل فروع القانون ومجالاته، وأن تحقق هذه المشاركة الخليجية بين الأجهزة المختصة تشجيع الاستثمار بين رجال الأعمال في دول المجلس، وأن يحقق ذلك مزيدا من الفرص الاستثمارية للشركات والمؤسسات الخليجية.
وإن تصريح وزير التجارة والصناعة حول مشروع قانون جديد للإفلاس يضاف إلى سلسلة من الإنجازات التي تسجل لمصلحة تجديد الأنظمة واللوائح المنظمة للنشاط والعمل التجاري محليا وإقليميا ودوليا.

كاريكاتير

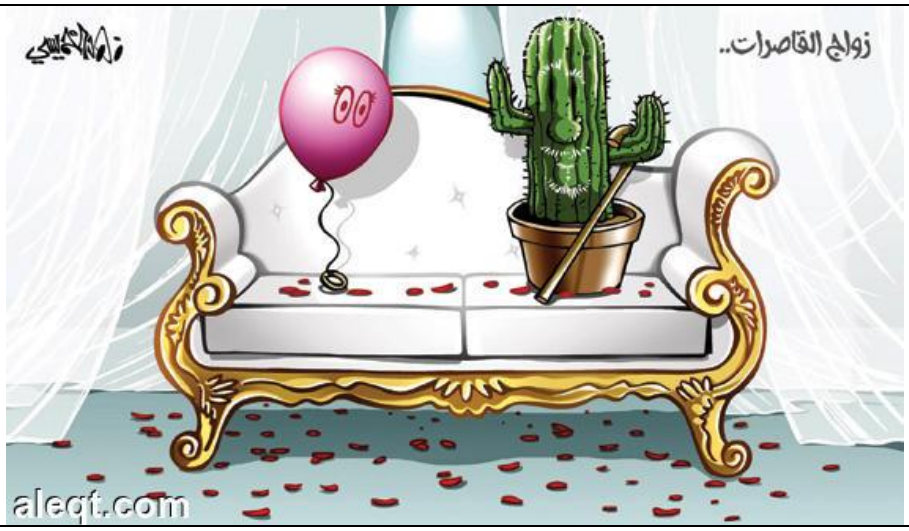	الاقتصادية الإلكترونية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م** https://www.aleqt.com/2016/05/17/article_1055186.html
	عكاظ **المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 شعبان 1437هـ - 17 مايو 2016م** http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160517/Cartoon201605176940.htm